JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (41)
2024-2-26

بحث بعنوان

"تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية الخدمية"

اعداد الباحث: محمد حسين السواعي

رئيس قسم الشؤون المالية

بلدية شرحبيل بن حسنة

الملخص

هدفت الدراسة الحالية بشكل رئيسي إلى اقتراح مدخل لتطوير النظام المحاسبي الحكومي لرفع كفاءة وفعالية الأداء بالوحدات الخدمية، وذلك من خلال تحليل وتقييم الوضع الحالي للنظام المحاسبي الحكومي المطبق حاليا لغرض الوقوف على جوانب القصور ومعالجتها وجانب القوة وتدعيمها وتطويرها بالاستفادة من الأدبيات النظرية في مجال المحاسبة الحكومية إلى جانب الدراسات العربية وإسهامات المنظمات الدولية وتجارب الدول الرائدة التي أسهمت بشكل واضح وجلي في تطوير الأنظمة المحاسبية الحكومية لرفع الكفاءة والفعالية في أداء الوحدات الحكومية الخدمية، إن جهود وتجارب المنظمات الدولية كانت الركيزة الأساسية لتطوير النظم المحاسبية الحكومية وتحسين تقاريرها في بدايات العشرين.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها:

أن النظام المحاسبي الحكومي بشكله الحالي يشوبه العديد من القصور التي تجعله لا يفي بمتطلبات الرقابة المحاسبية الفعالة على الأداء الحكومي، وكذلك التبويب الحالي للموازنة القائم على تطبيق الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة العامة للدولة لا يوفر المعلومات البيانات المالية والإدارية، التي تساعد الوحدات الحكومية على القيام بمهامها وتحقيق الكفاءة والفعالية وهذا يستدعي ضرورة تطويره ليكون قادرا على تحقيق الأهداف المتطورة التي ينبغي أن يخدمها.

وأوصت الدراسة ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والمنظمات المهنية في تطوير النظام المحاسبي الحكومي والتركيز على الكفاءة والفعالية وذلك من أجل تعزيز محاسبة المسؤولية اختصار للوقت وكذلك تجنب الأخطاء الممكن حدوثها، والمبادرة بالإصلاحات الجذرية في النظام المحاسبي الحكومي الحالي من خلال التحول بشكل مدروس من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، وكذلك ضرورة تطوير أسلوب إعداد الموازنة في الوحدات الحكومية بالتحول تدريجيا من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالتركيز على المخرجات بدلا من المدخلات وكذلك التحول من العمليات إلى النتائج والتركيز على الكفاءة والفعالية بدلا من الالتزام بالارتباطات في الموازنة.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (41)
2024-2-26
https://jaspss.com

Abstract

The study dealt with the development of the accounting system in the Directorate of Education Najaf, where the problem of research in that government units service uses an old accounting system is not developed and does not keep pace with the modern scientific methods as it has been established since the establishment of the Iraqi state and was accompanied by a change marked to meet the needs of different beneficiaries, And the ineffectiveness of this system in terms of supervision and application of financial regulations and procedures and the existence of an unsuitable work environment and a human cadre is not trained and qualified uses available resources.

The aim of this study is to shed light on the accounting system in the General Directorate for the Education of Najaf Governorate and the possibility of developing proposals for its development in order to ensure its performance improvement and increase its ability in accounting and administrative control and evaluating the performance of employees.

The importance of research by highlighting the role that can be played by the effective system of accounting information in the control and evaluation of the performance of government service units and measuring the cost of services, in the absence of profit factor as one of the important indicators to assess the performance of government units.

The research concludes to not keep up with the accounting system and the information system for environmental variables and modern developments as this system is old compared to the modern techniques and practices used. It recommends to develop an organized and studied plan for the purpose of preparing training programs for the development of employees, which will lead to the improvement of their performance in the field of accounting, auditing and technological.

المقدمة:

النظام المحاسبي الحكومي هو احد الأنظمة المعلوماتية في الوحدة الحكومية يتفاعل معبيئتها الداخلية والخارجية ,لان القطاع الحكومة نشاط يهدف لتحقيق المصلحة العامة ويخضع للمسائلة القانونية كما يخضع لاعتبا ا رت سياسية,إدارية ,اقتصادية ,اجتماعية ومالية مما ينعكس بالضرورة على بيئته والوظائف التي يخدمها والاغراض التي يسعى إلى تحقيقها ,فالنظام المحاسبي الحكومي يتولى تتبع الآثار المالية لنشاط وحدات القطاع الحكومي وهي وحدات لاتسعى إلى تحقيق الربح وانما يتم أنشاها لتحقيق المصلحة العامة من خلال تقديمها لخدمات متعددة ,ويهدف البحث الى تطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يواكب التطو ا رت الحاصلة في حقول المحاسبة والمراجعة ومعاييرها المهنية بالانتقال من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق بغية تمكين الوحدات الحكومية من اتخاذ القرارات المناسبةتل تطويرها وكذلك إنشاء قاعدة بيانات مركزية وتدريب وتأهيل الافراد (العاملين) وفتح قنوات اتصال للمعلومات من خلال انسيابية تدفق البيانات بين الأقسام (أوامر إدارية , كتب رسميه)..... والاعتماد على أشخاص مبرمجين ومحاسبين يعملون معاً لمعالجة نقاط الضعف وزيادة نقاط القوة واستخدام البرامج الالكتر ونية المتطورة في ادارة عمل كل قسم مرتبطة بالقاعدة المركزية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية الخدمية ولم يصاحبها تطوير ملحوظ بما يلبي احتياجات الأطراف المستفيدة المختلفة لاتخاذ القرارات الرشيدة ويمكن حصر عناصر مشكلة البحث بالاتي:

1- هل ان النظام المحاسبي يلبي احتياجات متخذي القرارات؟

2- هل ان المجموعة المستندية والدفترية توفرمعلومات محاسبية ذات خصائص نوعية؟

3- هل ان تعديل النظام المحاسبي يوفر خصائص نوعية لتحسين القرارات؟

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية النظام المحاسبي الحكومي وما يوفره من معلومات تساعد الإدارة والأقسام والجهات الأخرى في اتخاذ القرارات , وانجاز وظائفها المتمثلة بالتخطيط والتنظيم والرقابة والتقييم للأداء وقياس كلفة خدماتها اذ انه يستند إلى مجموعة من القواعد والمعايير والتشريعات.

أهداف البحث

1. بيان أبعاد تدقيق الأداء ومدى الحاجة إليه لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
2. تقييم نظام المعلومات المحاسبي الحكومي فيالأردن من حيث ملاءمته لأغراض تدقيق الأداء في ضوء الاهداف الحديثة للنظام المحاسبي الحكومي.
3. تقديم المقترحات لتطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء.

فرضيات الدراسة:

1. لا يوفر النظام المحاسبي الحكومي الحالي المعلومات الملائمة لأغراض تدقيق كفاءة الأداء في القطاع الحكومي الأردني.
2. لا يوفر النظام المحاسبي الحكومي الحالي المعلومات الملائمة لأغراض تدقيق فاعلية الأداء في القطاع الحكوميالأردني.
3. لا توجد حاجة لتطبيق أسلوب تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني.

الدراسات السابقة

- **دراسة (الرحاحله، 2010)**، هدفت الدراسة إلى تحليل البيئة التي يعمل بها الديوان ومدى توافقها مع المعايير الدولية، وبيان أهم المتغيرات التي تؤثر على فاعلية أدائه. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بجمع البيانات بواسطة استبانة، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي في الاستبانة، وزعت على عينة من مدققي ديوان المحاسبة الأردني.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتم استخدم اختبار كرونباخ آلفا، واستخدم الباحث كذلك اختبار النسب المئوية والتكرارات، والوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار المتعدد والبسيط، واختبار (T-Test).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أداء ديوان المحاسبة الرقابي ذو درجة متوسطة من حيث الكفاءة والفاعلية، وأن العناصر اللازمة لفاعلية الأداء الرقابي (دعم الإدارة العليا، وتمتعه بالاستقلالية، وتناسب الراتب مع المسؤوليات، والتنمية والتدريب، ...، واستخدام معايير الرقابة والأداء) غير متوفرة بدرجة عالية وإنما بدرجة منخفضة.

- **دراسة (الحايك, 2007)**, هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على رقابة ديوان المحاسبة في بيئة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة العاملين في الميدان، وقد أجريت الدراسة على مدققي ديوان المحاسبة الأردني العاملين في الرقابة على الدوائر والمؤسسات الحكومية التي تستخدم الحاسوب في العمل المحاسبي. ولتحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى بيان أثر عوامل الإدراك والمعرفة والتأهيل والمواصفات الفنية للنظم المحوسبة على رقابة الديوان. وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الإحصائية

الاستدلالية، لتحليل البيانات واختبار الفرضيات , حيث استخدمت النسب المئوية والتكرارات، والوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (T-Test).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن رقابة الديوان في بيئة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تتأثر بعوامل الإدراك والمعرفة والتأهيل والتدريب ومواصفات النظم وأساليب التدقيق وخطوات التدقيق. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود تباين لتأثير عوامل الإدراك والمعرفة والتأهيل والتدريب يعزى إلى العوامل الديموغرافية للمدققين، وعدم وجود تباين لتأثير (الإدراك والمعرفة والتأهيل والتدريب ومواصفات النظم وأساليب التدقيق وخطوات التدقيق) يعزى لمراكز عمل المدققين.

- **دراسة (الرحاحلة, 2006),** هدفت الدراسة إلى بيان دور قانون ديوان المحاسبة الأردني في المحافظة على المال العام، وتسليط الضوء على مدى تطابق ما يوفره القانون من بيئة تشريعية لقيام الديوان بعمله وتحديد اتجاهات القائمين على تطبيق القانون وآرائهم.وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الإحصائية التحليلية، حيث تم استخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (T-Test). ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بجمع البيانات بواسطة استبانة، وزعت على عينة من مدققي ديوان المحاسبة الأردني.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن قانون ديوان المحاسبة الأردني لا يتوافق مع المعايير الدولية وإن قوانين بعض الدول العربية أكثر حداثة وتتفق مع معايير الرقابة الدولية، وترى عينة الدراسة ضرورة إصدار قانون جديد يأخذ بعين الاعتبار المستجدات المعاصرة على الرغم من أن القانون يتصف بعدة صفات إيجابية.

- **دراسة (أبو هداف, 2006)** هدفت هذه الدراسة إلى تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين، وذلك من خلال دراسة المقومات الضرورية للعمل الرقابي والمتغيرات

المؤثرة فيها، والمتمثلة في توفير الاستقلال للديوان واعتماد معايير الرقابة الدولية وتوفير التدريب واكتساب الخبرة للمفتشين العاملين بالديوان واستخدام التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل، واستخدام اساليب الأداء الرقابي الحكومي عند التنفيذ.

وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الإحصائية التحليلية، في تحليل البيانات واختبار الفرضيات, حيث تم استخدام الوسط الحسابي والنسب المئوية واختبار معامل ارتباط سبيرمان، واختبار مان وتني واختبار (Independent Sample T-Test). ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة العديد من نصوص المواد القانونية لقانون ديوان الرقابة المالية والإدارة في فلسطين ومقارنتها بقوانين بعض الدول الأخرى، وقد تم توزيع الاستبانة على مفتشي ديوان الرقابة وعلى عينة عشوائية من المحاسبين العاملين في الدوائر المالية بالجهات الخاضعة للرقابة.

وقد أظهرت الدراسة ضعف مستوى تحقيق الديوان للمهام الرقابية التي أنشى من أجلها، وكذلك وجود بعض مظاهر الضعف في أداء الديوان بالإضافة إلى عدم كفاية الاستقلال المالي والإداري والوظيفي للديوان والعاملين فيها، وكذلك قصوره في الاهتمام بالدورات التدريبية اللازمة لتأهيل المفتشين، ولم يستخدم الوسائل الحديثة، وأساليب الأداء الرقابي الحكومي في أداء إدارة الأعمال الرقابية.

- **دراسة (الخشارمة, 1999)** هدفت الدراسة إلى تقييم أداء ديوان المحاسبة الأردني من وجهة نظر العاملين به والأجهزة الخاضعة لرقابة الديوان. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بجمع البيانات بواسطة استبانتين، الأولى خاصة بالعاملين في الديوان والثانية خاصة بالمديرين الماليين في الأجهزة الحكومية الخاضعة لرقابة الديوان. وقد وزعت الاستبانتان على عينة ممثلة من مجتمع الدراسة بلغ عدد أفرادها في الديوان (100) استبانه وفي المؤسسات الحكومية الخاضعة لرقابة الديوان (20)

استبانة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات باستخدام الحاسوب، واستخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتفاقاً بين آراء العاملين في ديوان المحاسبة والجهات الخاضعة للرقابة في الكثير من الجوانب التقييمية لكفاءة أداء ديوان المحاسبة، وأن هناك ضعفاً في اتباع الديوان للأساليب الحديثة والنظم الإدارية، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في إجراءات الرقابة المتبعة من قبل الديوان.

مقدمة عن المحاسبة الحكومية:

- الاختلافات بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة في القطاع الخاص
- نظام المعلومات المحاسبي بأنواعه (الاداري – المالي)
- النظام المحاسبي الحكومي بين اساس الاستحقاق والاساس النقدي

نظم المعلومات المحاسبية الحكومية

تركز وظيفة النظام المحاسبي الحكومي على الرقابة والمحافظة على المال العام، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة لتقييم الأداء في الوقت المناسب، وللمساهمة في إعداد الموازنات العامة للسنوات المقبلة. ويهتم النظام المحاسبي الحكومي بعدد من الأمور من أهمها الموازنة العامة للدولة والتي تعتبر أداة الدولة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة واتخاذ القرارات. وتركز الرقابة في الدوائر الحكومية على تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على كل من الإيرادات والمصروفات. ولا بد لنا من ملاحظة التطور الذي حدث عبر السنوات السابقة في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة وازدياد العبء على كاهل الدولة، ومن ثم التوسع الكبير في الدوائر والانتشار الواسع في المؤسسات الحكومية. مما أدى إلى ضرورة توفر نظم معلومات محاسبية متطورة لمواكبة هذا التوسع، ومن ثم

إمكانية الحصول على التقارير وجمعها معا للحصول على تقرير موحد للدولة.وقد أدى هذا إلى ضرورة زيادة الرقابة على تلك المؤسسات وذلك لانتشارها الواسع واختلاف النظم المستخدمة فيها، ومن ثم زيادة العبء على كاهل الجهات الرقابية الحكومية، لمواكبة التطور في الأنظمة المستخدمة في المؤسسات الحكومية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقارير المالية للمؤسسات العامة تمثل مخرجات النظام المحاسبي وهي تُعَد في ضوء الأهداف التي حددتها التشريعات الأردنية لهذا النظام والتي يمكن تلخيصها بما يأتي (وزارة المالية، نظام المعلومات المالية الحكومية، النظام المالي رقم 3 لسنة 1994):

- الرقابة على تحقيق الموارد المقدرة ومتابعة تحصيلها .
- الرقابة المالية قبل الصرف في حدود اعتمادات وأغراض الموازنة .
- ترشيد الإنفاق العام بما يكفل فعالية النفقات العامة في تحقيق أهداف الموازنة.
- الرقابة على كافة الأصول المملوكة للدولة بعناصرها الثابتة والمنقولة.
- تحقق الالتزامات المالية ومتابعة تنفيذها.
- إظهار ومتابعة تنفيذ الموازنة الجارية والرأسمالية.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المراكز المالية ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

خصائص المحاسبة الحكومية

تُقدم تقارير المحاسبة إلى السلطة التشريعية فهي الرقيب على الإنفاق الحكومي، ويجب أن توضح المعلومات الصادرة عن هذه التقارير النتائج الفعلية للتنفيذ مقارنة بالمخطط له في الموازنة العام، وكذلك إظهار مقدار العجز والوفر للسنة المالية، وكذلك يجب أن توضح هذه المعلومات الأثار

الاقتصادية والمالية لتنفيذ في القطاعات المختلفة بالدولة، فيما يلي أهم الخصائص الخاصة بالمحاسبة الحكومية:-

- **الاستقلال التام**

توضح خصائص المحاسبة الحكومية أنه لا يوجد أي ارتباط بين إيرادات الدولة ومصروفاتها، كما تعمل على أساس الاستقلال التام بين ما تصرفه الحكومة وما تحصل عليه، وهذا يعني أنها قائمة على مبدأ أن المصروفات في الدولة لا تعمل على خلق الإيرادات، فعلى سبيل المثال تقوم وزارة المالية بتوزيع الأموال المطلوبة لكل قطاع حكومي بما يسد احتياجاته ويحقق أهدافه.

- **عدم التفرقة بين الأصول والخصوم**

لا تعمل المحاسبة الحكومية بمبدأ الفرق بين الأصول والخصوم على أساس إجمالي رأس المال كما يحدث في المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الغير حكومية، حيث تُحوَل الدولة نشاطها على أساس سنوي بناء على التقديرات التي تقدم من النفقات العامة والإيرادات العامة خلال العام.

- **العمل على نظام الوحدات غير هادفة للربح**

يستخدم نظام المحاسبة الحكومي في الوحدات الحكومية الغير هادفة للربح التي تقدم خدمات للمجتمع بدون مقابل أو بمقابل رمزي والتي تشمل وحدات حكومية إيرادية

- **القواعد الثابته**

تتميز المحاسبة الحكومية بقواعد ثابتة وموحدة إلى حد كبير، مما يسهل التعامل بها وتطبيقها في العديد من الدول مع وجود اختلافات طفيفة بين دولة وأخرى في نظامها المحاسبي.

- **التكامل مع المحاسبة القومية**

يقدم النظام المحاسبي الحكومي تقارير ونتائج وبيانات تتكامل بدورها مع مع التقنيات المستخدمة في المحاسبة القومية لإجراء عمليات التصنيف المتعلقة لقياس النشاط الاقتصادي للدولة.

عناصر النظام المحاسبي الحكومي

تستخدم المنظمات الحكومية النظام المحاسبي الحكومي لتقييم أرقامها المالية، كما أنه يساعد المسؤولين من المحاسبين على فهم كيفية استخدام السجلات المالية الحكومية من أجل إتمام عملية صرف الأموال لدفع النفقات والالتزامات المالية الخاصة بالخدمات المقدمة من الجهات الحكومية، وفيما يلي أهم عناصر النظام المحاسبي الحكومي-:

- **الميزانية**

تشمل الموارد المالية التي يتم توزيعها على الأنشطة المختلفة للحكومة وتنقسم الميزانية إلى مستحقات ومدفوعات موضحة فيما يلي:-

1. الإيرادات:- تتضمن جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الحكومة مثل الضرائب والرسوم والغرامات والفوائد على الاستثمارات.
2. النفقات:- تضم جميع المدفوعات التي تقوم بها الحكومة مثل رواتب الموظفين والإنفاق على الخدمات والأنشطة والمشاريع الحكومية .

- **الديون**

تتمثل الديون في الأموال التي تقترضها الحكومة من الجهات والمؤسسات الأخرى لمواجهة الطوارئ.

- **المديونيات**

تشمل المديونيات الأموال المستحق سدادها للحكومة من الجهات المدينة سواء كانت أفراد أو مؤسسات.

- **الضوابط الداخلية**

تعتبر أهم عناصر النظام المحاسبي، وتشمل الإجراءات والأنظمة التي تضمن الامتثال للمعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين المالية.

وظائف المحاسبة الحكومية

تبحث **المحاسبة الحكومية** في تتبع النشاط المحاسبي الخاص من خلال استخدام صناديق حكومية منفصلة، حيث يتم تتبع نشاط كل منها على حدة وذلك للإبلاغ بدقة عن أداء كل صندوق وكيفية إنفاق الأموال العامة، في السطور التالية نوضح التفاصيل الخاصة بوظائف النظام المحاسبي الحكومي-:

- **الامتثال للقوانين واللوائح والمتطلبات الدستورية**

يضمن النظام المحاسبي الحكومي إلتزام الكيانات والوحدات الحكومية بمجموعة المبادئ والتشريعات التي تنطبق عليها لأداء المهام المتعلقة بالأموال التي يتم صرفها على الأنشطة والخدمات والمستلزمات، وكذلك المهام المتعلقة بالأموال المستحق جمعها لصالح الحكومة من الجهات والمصادر المختلفة، وأيضًا تساهم المحاسبة الحكومية على إتمام هذه المهام بكفاءة بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للكيان.

وتهدف قوانين وتشريعات المحاسبة الحكومية إلى ترشيد النفقات وتخصيصها للأنشطة المستحقة، كما تقضي هذه القوانين على الاختلاس والتلاعب الذي يمكن أن ينتج بطرق المحاسبة الأخرى.

- **اتخاذ القرارات وحماية الأصول الحكومية**

توفر المحاسبة الحكومية الشفافية حول الأرقام والحسابات والتقارير المالية المرتبطة بالوحدات الحكومية، كما تنتج بيانات مالية دقيقة خالية من الأخطاء المادية تساعد بدورها المسؤولين في المؤسسات الحكومية على اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن تخصيص الموارد بالشكل المناسب للأنشطة والخدمات، إضافة إلى ذلك يعمل نظام المحاسبة الحكومي على حماية أصول الكيانات الحكومية من الفقدان أو السرقة وضمان استخدامها في الأغراض المحددة لها.

- **إدارة المخاطر المالية**

تساعد المحاسبة الحكومية الكيانات على إدارة المخاطر المالية عن طريق تحديدها ومراقبتها وتشمل المخاطر السياسية حيث تؤدي بعض القرارات إلى خسائر مالية، إضافة إلى المخاطر القانونية حيث تكبد بعض التغييرات القانونية خسائر مادية للشركات العاملة في قطاع حكومي معين، وأيضًا يسيطر النظام المحاسبي الحكومي على المخاطر المتعلقة بالتغيرات والتقلبات في حركة الأسواق المالية، ومخاطر العجز في توفير السيولة المالية لسد الاحتياجات، وكذلك مواجهة وإدارة الخسائر المالية المتعلقة بمخاطر التشغيل والأعمال الناتجة عن العنصر البشري أو التقني.

- **توفير المعلومات الدقيقة**

تقدم المحاسبة الحكومية معلومات دقيقة وموثقة يمكن للجهات المختصة الحصول عليها والاستعانة بها وقت الحاجة وفقًا لقوانين وتشريعات الحق في الحصول على المعلومات وتداولها، وتكون هذه المعلومات حول الإيرادات وذلك من خلال الحفاظ على سجل المعاملات المرتبطة بإيرادات العام المالي وأيضًا الحفاظ على جميع البيانات المرتبطة بالسنوات المالية السابقة، إضافة إلى ذلك يوفر النظام المحاسبي الحكومي المعلومات والتفاصيل الكاملة الخاصة بالنفقات التي تم صرفها على

الأغراض المختلفة وتتم مراجعتها من قبل البرلمان (مجلس النواب)، كذلك توفر المحاسبة الحكومية معلومات بشأن القروض والودائع وبيانات عن مخزون النقد الحالي والمستقبلي.

- **القياس المحاسبي**

يعتبر القياس المحاسبي أحد الوظائف الرقابية للمحاسبة الحكومية المسؤولة عن تتبع الخدمات والمشاريع الحكومية وكيفية إنفاق الأموال وتحصيل الإيرادات ومدى توافق الإنفاق مع ما مخطط له في الموازنة العامة، ويستخدم القياس المحاسبي في المساءلة بشأن إستخدام الأموال العامة ومحاسبة المسؤولين الحكوميين في حال قضايا الاختلاس والنصب والاحتيال.

- **هيكلة الكيان المحاسبي لصناديق التمويل الحكومي**

تعتمد ماهية عمل المحاسبة الحكومية على إحتساب الموارد الممثلة في المخصصات المالية المحددة حسب بنود الميزانية العامة، حيث يتم تنظيم وتصنيف صناديق التمويل الحكومي بناء على الخدمات التي توفرها كل وحدة أو قطاع حكومي على سبيل المثال قطاع التعليم أو الصحة أو التجارة وغيرها من القطاعات الأخرى، ومن ثم يتم حساب المخصصات المالية المقررة لهذه القطاعات بما يحقق أهدافها ويلبي متطلباتها وذلك حسب بنود الميزانية العامة، وأخيرًا يتم وضع هذه المخصصات في حساب مستقل بكل قطاع أو وحدة حكومية ويعرف بـ "صندوق التمويل."

<u>ما الذي يميز المحاسبة الحكومية؟</u>

هناك العديد من المميزات التي تختص بها المحاسبة الحكومية دونًا عن أنواع المحاسبة الأخرى، يعد أبرزها:

- لن تخبرك المحاسبة الحكومية هل حققت أرباح أم تكبدت خسائر، فالأمر لا يعد من وظائفها أصلًا.
- القواعد المتبعة لتقييد المعاملات المالية تخضع للسياسات المالية الحكومية واللوائح.

- جميع المعاملات المالية بنكية.
- يتم تخصيص ميزانية لكل جهة حكومية في الميزانية العامة، ويجب أن تلتزم الحكومات بها.
- التدقيق داخلي وليس من جهة خارجية كالمحاسبة في الشركات والجهات الخاصة .

الحاجة إلى استخدام التقنيات الحديثة

إن من المتطلبات الاساسية لتطبيق نظام معلومات محاسبي متكامل هو استخدام التقنيات الحديثة, إذ تشكل الوسائل التقنية ركيزة أساسية لنظم المعلومات المعاصرة, فهي تساعد في تجميع المدخلات, وتدفع عناصر البيانات وتربطها معاً, وتشكلها في نماذج محددة كما يمكن تجزئها, وتنتج المخرجات وتوصلها إلى المستخدمين وتساعد في الرقابة على النظام وصيانته, كما تسهم في تسيير وتشغيل كل الركائز الاخرى بسرعة ودقة وكفاءة عالية ,وللاستفادة منها يجب على نظام المعلومات المحاسبي أن يكون قادر على التكيف والتأقلم السريع مع هذه التقنيات ومجاراتها, ولاسيما ان حجم المديرية العامة وأنشطتها متعددة ومتنوعة وبالتالي يشكل عامل ضغط كبير لادخال مثل هذه التقنيات لمساندة نظام المعلومات المحاسبي وتعد من الوسائل الاساسية لزيادة كفاءة النظام وتطويره وبالتالي سوف ينعكس على تحسين وتطوير مخرجات النظام المحاسبي للمديرية العامة.

الحاجة إلى مجموعة الافراد المؤهلين

إن بناء القدرات البشرية في الوحدات الحكومية من حيث المهارات والمعارف, والحافز واالالتزام ,وتحقيق المهارة في تكنولوجيا المعلومات أمر بالغ الاهمية في نجاح نظام المعلومات المحاسبي المتكامل وذلك لتعزيز قدرتها في مواكبة التطور الحاصل .حيث يعتمد أداء الوحدة كفاءة أداء الافراد العاملين إذ إن الموظفين ذو التعليم والخبرة يعد عنصر أساسي لتنفيذ الاعمال المناطة لهم وذلك استجابةً للمتطلبات المحلية والدولية . اذ ان موظفي المديرية العامة بشكل عام يفتقرون إلى التأهيل والتطوير في التقدم

الحاصل في الموارد البشرية وزيادة حجم الاعمال المناطة بها فضال عن زيادة حجم المدارس في المديرية االمر الذي ينعكس على زيادة المالكات وقدرتها على استيعاب هذه الزيادة وعذا كله يتطلب الارتقاء بمهارات الموظفين وتعزيز دورهم القيادي وتطوير وهياكل وظيفية جديدة قادرة على انجاز الاعمال المناطة بهم الامر الذي سوف ينعكس ايجابياً على النظم وبالتالي على النظام المحاسبي للمديرية .إن تطوير مهارات الافراد العاملين في الوحدات ضروري جداً في المجالات الاتية:

1. تطوير المهارات المحاسبية.
2. تطوير المهارات في تكنولوجيا المعلومات.

الأهداف:

- أن يثبت العمليات المحاسبية المختلفة وفقاً للأساسين.
- أن يعد القوائم والتقارير المختلفة في نهاية الفترة.
- أن يقارن بين الموازنات المعدة وفقاً للأساسين.
- أن يطبق مفاهيم الرقابة على حالات تطبيقية.
- أن يحلل القوائم المالية وفقاً للأساسين على اساس المطابقة بين الأداء الفعلي والمخطط.
- أن يقارن بين الأساسين ويعد إطار مقترح لتحقيق التكامل بينهما

الهيكل الحالي والمطور لتبويب الحسابات بالوحدة الحكومية:

- الهيكل الحالي:

1. تبويب المصروفات
2. تبويب الايرادات
3. تبويب البنود الأخرى

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (41)
2024-2-26

- الهيكل المطور:

1. تبويب الاصول
2. تبويب الخصوم
3. تبويب حقوق الملكية
4. تبويب الايرادات
5. تبويب المصروفات

المعالجة المحاسبية للبنود طبقا للوضع الحالي والوضع المطور:

- المعالجة المحاسبية لبنود المصروفات
- المعالجة المحاسبية لبنود الايرادات
- المعالجة المحاسبية لبنود المخازن
- المعالجة المحاسبية لبنود الاصول
- المعالجة المحاسبية للسلف
- المعالجة المحاسبية للتأمينات
- المعالجة المحاسبية للبنود الأخرى
- النظام المحاسبي الحكومي والتسويات الجردية لتطبيق اساس الاستحقاق

مخرجات النظام المحاسبي الحكومي طبقا للوضع الحالي والمطور:

- الوضع الحالي:

1. كشوف الحسابات الختامية
2. الكشوف المرفقة

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (41)
2024-2-26

- الوضع المقترح:

1. قائمة صافي الاصول
2. قائمة صافي الدخل
3. القوائم الأخرى

تطوير النظم الحكومية وفقا لنظم التكاليف وتقييم الأداء:

- النظام المحاسبي الحكومي وقياس تكلفة الخدمات
- النظام المحاسبي الحكومي والمفاضلة بين بدائل اتخاذ القرارات
- النظام المحاسبي الحكومي وتقييم الاداء
- النظام المحاسبي الحكومي والتحليل المالي

النتائج والتوصيات

النتائج

استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تتلخص نتائج هذه الدراسة بما يلي:

1. يوجد تأثير متوسط لنظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة المالية.
2. يوجد تأثير مرتفع لنظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في مؤسسات الدولة على الرقابة الإدارية.
3. تلعب الرقابة المالية دورا في تعزيز المساءلة والشافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية.
4. تلعب الرقابة الإدارية دورا في تعزيز المساءلة والشافية في ظل نظم المعلومات المحاسبية.

توصيات

1. ضرورة تعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في مؤسسات الدولة، لأنها تقود إلى إمكانية التحقق من صحة الإيرادات والنفقات في المؤسسات، والتأكد من أنها تسير وفقا للخطة المعدة مسبقا ووفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح، واستخدام الموازنات التقديرية، لما لها من أثر إيجابي على الرقابة المالية.
2. ضرورة تعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في مؤسسات الدولة، من خلال تفعيل تكنولوجيا المعلومات في الإشراف والملاحظة، وإمكانية التفتيش بسهولة، لما لها من أثر إيجابي على الرقابة الإدارية.
3. ضرورة زيادة الاهتمام بتفعيل الرقابة المالية في ظل نظم المعلومات المحاسبية ، وذلك لما لها من دور في تعزيز المساءلة والشفافية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (41)
2024-2-26

المصادر:

المراجع العربية

- تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية الخدمية ، بحث تطبيقي في المديرية العامة لتربية محافظة النجف الاشراف، اعدد : الدكتور حيدر كريم كاظم ، الدكتور عبد الزهرة سلمان الروازق.
- تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني، اعداد : محمد مفلح القطيش.
- أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية (دراسة ميدانية)، اعداد: عون الشبيل ، محمد المومني.
- أثر الأساليب الكمية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، اعداد : د.جمال سالمي.

الواقع الالكترونية

- https://www.skillcoacheg.com
- https://ae.linkedin.com